

البدء بتنفيذ مشروع ترميم الجامع الكبير بصنعا



تبدأ الأربعة المقبل المرحلة الأولى من مشروع ترميم وصيانة الجامع الكبير بصنعا. ويأتي هذا المشروع تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم 344 لسنة 2001م والذي قضى بترميم وصيانة الجامع وكذا تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية التي قضت بترميمه وصيانته عبر مشروع متكامل يستغرق خمس سنوات بدءاً من هذا العام.

ويهدف المشروع فريق مشترك من المعمارين اليمنيين والإيطاليين ويتمويل محلي تبلغ قيمته الإجمالية 7 ملايين و600 ألف دولار يساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 5000 دينار كويتي.

وزارة الأوقاف ذكرت في وقت سابق ان المشروع يعد واحداً من اهم واكبر مشاريع الترميم والحفاظ على المواقع التاريخية في اليمن. ليس فقط لكون المشروع يستهدف اهم المعالم في المدن التاريخية والبيئية المدرجة ضمن قائمة التراث العالمي، بل لكونه تضمن تركيب أنظمة حماية

متطورة واعمال ترميم دقيقة ومتعددة انشائية ومعمارية وزخرفية مميزة.. فضلاً عن عمليات اعادة تاهيل ملحقات الجامع واعمال الصيانة التي ستنفذ وفق منهجية حديثة تلتقي المعايير الدولية في هذا المجال. ونقلت «سبأنت» عن رئيس الفريق الوطني للمشروع عبدالكريم السياغي توضيحه لخطة المشروع واهدافه التي تتمثل في ترميم مبنى الجامع من الناحية الإنشائية للحد من اي اضرار بهيكل المبنى وفي الجدران والأسطح والأعمدة والأرضيات وكذلك ترميم وإعادة بناء العناصر المعمارية الخارجية والداخلية بما فيها ترميم السقف الخشبي والاطر والزخارف الأخرى.. فضلاً عن بناء دورات مياه وامكان وضوء بديلة وإزالة كتل البناء المستحدث.

وأشار الى ان المكون الأبرز في هذا المشروع يكمن في تزويد المبنى بنظام انذار ونظام الإطفاء الآلي والبسودي المناسب لمبنى الجامع، ومكوناته الحساسة كاسقف فضلاً عن تزويده بنظام صوتي متطور يناسب وخصوصيته.

الحركة الإسلامية والتحولت الإصلاحية في الشرق الأوسط

تختفي المشروعات الأميركية للإصلاح في الشرق الأوسط التفكير في مجموعة من الأسئلة والافتراضات بشأن الحركة الإسلامية ودورها وموقعها في الخريطة السياسية القادمة للمنطقة، فمن المتوقع أن تكون الحركة الإسلامية في القوة السياسية الرئيسية إذا أُجريت انتخابات عامة في أي بلد عربي أو إسلامي. فهل تقبل واشنطن وأوروبا بالحركة الإسلامية شريكاً في الحكم؟ هل ستترتب الحركة الإسلامية وواشنطن للتعاون والتفاهم المستقبلي فيما إذا وصلت الحركات الإسلامية للحكم؟ هل ستقدم الحركة الإسلامية على إعادة إنتاج نفسها على نحو يتفق مع مرحلة تشكل فيها الحكومات القادمة في الشرق الأوسط أو تكون شريكاً رئيساً فيها؟ هل ستقدم رؤية سياسية وإصلاحية بشأن مسائل تطبيق الشريعة الإسلامية والدولة الإسلامية والصراع العربي الإسرائيلي والتسوية السياسية؟ وأخيراً ما تأثير وتداعيات هذه التحولات المتوقعة على الحركة الإسلامية في الشرق الأوسط والغرب للإصلاح السياسي؟

في حالة اندماجها مع المشروع الغربي للإصلاح السياسي؟

تظهر مجريات الأحداث والأنفال المتصلة بالحركة الإسلامية

توجها للتفاعل الإيجابي

بالمشروع الغربي للإصلاح السياسي واستعدادا للتعاون معه

ويتوقع أيضاً أن تقبل الحركة الإسلامية بالواقع السياسي والإستراتيجي في المنطقة والقائم على المصالح الأميركية والقبول بإسرائيل في المنطقة، وربما الخسوف في حالات من الشراكة والتعاون والتفاهم معها. ويبدو أيضاً أن تقبل الحركة الإسلامية تجري مراجعات لتشكيل رؤية سياسية وإصلاحية تقترب كثيراً من رؤية حزب العدالة والتنمية في تركيا، وتخصيص كبريات الموارد والبرامج السابقة من بعضها الأيدولوجي لإخضاعها لاعتبارات سياسية واقعية، ونقلها من دائرة الفهم الديني الثابت إلى المصالح المتحركة.

فقد أعلن الإخوان المسلمون في مصر عن سبإدارة للإصلاح، ويدووا يتحركون في الشارع مطالبين بإصلاحات، ووافق حماس العمل العسكري، وبدأت تستعد للمشاركة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وشاكرت بالفعل في الانتخابات البلدية، وبدأت حوار مع أوروبا والولايات المتحدة لترتيب مشاركتها السياسية والعامة، وأعلن الإخوان المسلمون السوريون عن مشروع

من الواضح أن الإستراتيجيات الأميركية السابقة في المنطقة أدت إلى غياب الديمقراطية وتنامي العنف والتطرف، وأن فرصة الإصلاح مرتبطة حتماً بالتفاهم والتعاون مع الحركات الإسلامية المعتدلة المرشحة للنجاح في الانتخابات الديمقراطية والمتضررة من الواقع القائم.

و«شنتن والحركة الإسلامية» مؤشرات على حوار والتعاون. لقد كانت التحول المنطقي المتوقع لأحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أن تبادر الولايات المتحدة إلى تعديل مواقفها وسياساتها للتعاون والحوار مع الاتجاهات الإسلامية المعتدلة، وتخفف من موجة الكراهية ضدها في العالم الإسلامي، وتسعى في استيعاب ظاهرة العنف والتطرف. ويبدو أن هذا المسار كان جنباً إلى جنب مع مشروعات مكافحة الإرهاب والتصعيد الإعلامي والسياسي الذي جرى في العالم الإسلامي والأحداث، وإن كان بعيداً عن الإعلام أو تعطى عليه صورة ومشاهد التصعيد والعداوة المتبادلة مع العالم الإسلامي.

ولكن الأحداث والمجريات التي أعقبت أحداث سبتمبر/أيلول أظهرت نماذج جديدة عدة من التعاون والتفاهم والقبول بين واشنطن والحركة الإسلامية، مثل أفغانستان (تحالف الشمال الذي تشكل الحركة الإسلامية بقيادة رباني وسيف عموده الفقري، ومازال هو القاعدة الأساسية للحكم قرضاي) والعراق حيث تحالفت الحركات الإسلامية الشيعية والعربية السنية والكردية مع الولايات المتحدة في مجلس الحكم الانتقالي وما تبعه من ترتيبات سياسية وأمنية، وتقتل الحركة الإسلامية في العراق بعد مرحلة سقوط نظام البعث شريكاً رئيساً في الحكم والإدارة.

ودخلت الولايات المتحدة في مشروعات تعاون مع تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية (النسخة المعدلة والمعاد إنتاجها من الحركة الإسلامية التركية)، وتغيرت العلاقة إيجابياً مع السودان الذي تحكمه الحركة الإسلامية منذ عام 1989، والذي دخل من قبل في حالة عداة مع الولايات المتحدة وتعرض لتهديتها وحصارها. وكان هذا التحول متوقعا

ومنطقيا في ظل تصاعد موجة الحركات المتطرفة والمعادية للولايات المتحدة، وتصاعد موجات الإصلاح السياسي أيضاً ومطالبها القوية والمؤثرة بإجراء انتخابات ديمقراطية، وتشكيل حكومات منتخبة. وظهر بوضوح وبداهة أن الإستراتيجيات الأميركية السابقة في المنطقة أدت إلى غياب الديمقراطية وتنامي العنف والتطرف، وأن فرصة الإصلاح مرتبطة حتماً بالتفاهم والتعاون مع الحركات الإسلامية المعتدلة المرشحة للنجاح في الانتخابات الديمقراطية، والمتضررة من الواقع القائم، والمستعدة أيضاً للعمل على مواجهة واستيعاب موجات وحالات العنف والتطرف. وطرحَت الولايات المتحدة مشروعاتها للإصلاح السياسي في المنطقة والذي تبنته أيضاً مجموعة الدول الثماني عام 2004، وأبدت كل من الولايات المتحدة وأوروبا استعدادهما للحوار والتعاون مع الحركة الإسلامية، وعدم ممانعتهما من وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في انتخابات نزيهة إذا كانت مستعدة للانخراط بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية.

تحولات الحركة الإسلامية وتفاعلها مع المشروع الإصلاحي
تظهر مجريات الأحداث والأفعال المتصلة بالحركة الإسلامية توجها للتفاعل الإيجابي بالمشروع الغربي للإصلاح السياسي، واستعدادا للتعاون معه أيضاً، ويبدو المشهد المستقبلي احتمالات واسعة لصعود الحركة الإسلامية إلى الحكم منفردة أو شريكاً على أساس انتخابي في معظم إن لم يكن جميع الدول العربية والإسلامية.

د.محمد عابد الجابري

ومن اهم الأفكار والمنطلقات التي تضمنتها المبادرة المصرية: الإصلاح الشامل هو مطلب وطني وقوموي وإسلامي، والشعوب هي المعنية أساساً بأخذ المبادرة لتحقيق الإصلاح الذي يهدف إلى إنجاز أمالها في حياة حرة وكريمة، ونهضة شاملة، وحرية وعدل ومساواة وشورى وإصلاح السياسي هو نقطة الانطلاق وعيه يجب أن يحمله الجميع. وتؤكد المبادرة على تداول السلطة عبر الاقتراع الحر النزيه، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي وتشكيل الأحزاب والحكومات، والفصل بين السلطات، وتشجيع التنمية الاقتصادية والإنتاج والاستثمار وتحقيق الاحتياجات الأساسية، وتطوير التعليم والبحث، ومشاركة المرأة، وغير ذلك من الأفكار والمبادئ التي تضع مبادرة الجماعة في سياق المشروع الإصلاحي العام الذي قدمت لأجله مجموعة من المبادرات والأفكار من قبل جهات رسمية وبحثية ومجتمعية.

وقد يكون مفهوم الدولة الإسلامية الذي اضفى على الإخوان المسلمين ثم اضفى على المفهوم نفسه أبعاداً أسطورية وتكررت تاريخية تحتاج إلى مناقشة، فالمبادرة لم تشر إلى الدولة الإسلامية كمصطلح، ولم يرد المصطلح أيضاً في أهداف الجماعة في مصر، ونصت المبادرة بوضوح «تؤكد نحن الإخوان المسلمين نتمسكنا بنظام الدولة ونظاماً جمهورياً برلمانياً ستورياً ديمقراطياً في نطاق مبادئ حرية إقامة الشعائر الدينية لجميع الأديان السماوية المعترف بها.

لحركة الإسلامة والسنيارو المستقبلي أو مشهد عام 2020
لفتحشرون أن الحركة الإسلامية شاركت بحرية في الحياة السياسية في الدول العربية والإسلامية في ظل مشروع للإصلاح يتبع الفرصة للأغلبية البرلمانية أن تشكل الحكومة وأن الحركة الإسلامية قد استطاعت أن تشكل

الحكومات القادمة منفردة أو بمشاركة مع قوى وأحزاب سياسية أخرى، فما هو تأثير هذا الواقع الجديد على الحركة الإسلامية وبينيتها وبرامجها وتماسكها الداخلي والتطقي؟ إن هذا الواقع سيؤدي حتماً إلى إعادة صياغة الحركة الإسلامية وإنتاجها من جديد لتكون جماعة سياسية تستغل بالقضايا والهموم الميدانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وتتكون من زمن رومانسي وأيدولوجي معن إلى جماعة ومؤسسات مطالبه بالإصلاح الاقتصادي وإدارة الموارد والخدمات الاجتماعية والصحية والعلاقات الخارجية وهي في ذلك معرضة للنجاح والفشل، وتحكمها معطيات وانعية وميدانية من الموارد والعلاقات والتفاعلات والمحددات التي ستحولها إلى جماعة أقرب إلى المؤسسات الحكومية والسياسية والاجتماعية القائمة.

وعلى نحو عام فإن الحركة الإسلامية ستتحول إلى أحزاب أقرب إلى العلمانية، وقد تنتهي حالة الإسلامية لأنها ستكون مشتركة بين معظم الناس وتمثل قاعدة عامة للجماعات كلها لا تتحيز بها حركة أو جماعة معينة، وسيكون أساس تشكيل الأحزاب والجماعات والاختلافات بينها هو البرامج المتعلقة باحتياجات الناس والمجتمعات والضرائب والجزريات والموار، وسيكون الاختيار بين هذه الجماعات والأحزاب على أساس برامجها التفصيلية وليس أفكارها وأيدولوجياتها العامة.

■ ... وأذا فنقطه الانطلاق في تطبيق الشريعة يجب ان تكون تمتع المسلم وغيره من أعضاء المجتمع الإسلامي بالحقوق الأساسية التي يقرها القرآن والحديث للإنسان كإنسان، ابتداء من حق الحياة.. الى حقوق المستضعفين..

حقوق الله وحقوق الناس:

تطبيق الشريعة

التنمية البشرية في الوطن العربي والعالم الإسلامي يجب أن تعيل من مهامها الأساسية: تنمية التفكير في حقوق الإنسان كما يقرها القرآن والحديث

حدث التسوية ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة، مثل الترخيص بالأطمار في رمضان للمسافر والمريض.. وأما التحسينات «فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات وتجنب الأحوال المنهات التي تأنفها العقول والراجحات ويجمع تلك كمارك الأخلاق.. لقد كان يمكن بناء حقوق الإنسان بالمفهوم المعاصر، الذي يجعل منها العمود الفقري للتنمية البشرية الشاملة، على مقاصد الشريعة هذه، من ضروريات وحاجيات وتحسينات، واعتبار الضروريات الخمس «حفظ النفس والعقل والدين والنسل والمال، بمطابقة حقوق الإنسان الأساسية، وبالتالي تركيز التفكير في التنمية البشرية على حفظ وتنمية هذه الضروريات والحاجيات والتحسينات.. ولكننا، لو قلنا ذلك، سنكون قد اسفطنا ما نفكر فيه الآن على ما لم يكن موضوعاً للتفكير ولا قابلاً لأن يكون في الحقل التراثي الفقهي. ذلك أن الفقهاء قد فسروا في مقاصد الشريعة تلك من زاوية أضواء العقلية، على أحكام الشرع، الشاملة لأفعال الملتزمين جميعها، أي من زاوية الواجب وليس من زاوية الحقوق.. وبالتالي، فتصور الفقهاء في هذا الموضوع لا تغفل التناول، لا تحتمل التعامل معها، أي أنها تغفل أن تكون منطلقاً للتفكير في حقوق الإنسان، وذلك على العكس تماماً من خصوص القرآن والحديث التي هي منفتحة على مثل هذا التفكير، كما رأينا.. ولذلك فضلنا التعامل معها وحدها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من أهمية فكرة المقاصد التي حاول السلاطبي إعادة بناء المسرح الفقهي عليها، فقد بقي التفكير في الحقوق من خلال المقاصد محصوراً -بعد السلاطبي- في مجال «الحدود» حدود الله كحد الزنا والسرقه، الخ.. وحدود بني آدم كالمقصود.. فالحدود أو الحقوق هي المفكر فيه لدى الفقهاء هي شيء واحد تماماً مهما أن الذين يتناولون اليوم بتطبيق الشريعة، لا يفكرون في الغالب إلا في هذه الحقوق/الحدود التي يؤول سرها إلى القانون الجنائي الإسلامي. ونحن نتعتقد أن التنمية البشرية في الوطن العربي والعالم الإسلامي يجب أن تجعل من مهامها الأساسية: تنمية التفكير في حقوق الإنسان كما يقرها القرآن والحديث وكما عرضنا لمجملتها في هذا البحث.

نقطة الانطلاق في تطبيق الشريعة يجب أن تكون تتابع السلم وغيره من أعضاء المجتمع الإسلامي بالحقوق الأساسية التي يقرها القرآن والحديث إلى حقوق المستضعفين

إن هذه الحقوق «الحق في الحياة وفي تمتع بها، وفي حرية الاعتقاد، وفي المعرفة، وفي الاختلاف، وفي الشورى، والمساواة والعسل، إضافة إلى حقوق المستضعفين، هي الحقوق الأساسية التي من تون توأمرها وتمتع الناس بها لا يمكن تطبيق الحدود الشرعية تطبيقاً لا لبس فيه.. ذلك أنه من دون القضاء على الفقر والجهد والنظم، ظلم الحكام وظلم الأقباء والضعفاء، ستبقى الحدود مرتعاً للشبهات، وقد فعل النبي يقول: «أرأوا الحدود فكأنسان، ابتداءً من حق الحياة، وإذا فنقطه الانطلاق في تطبيق الشريعة، يجب ان تكون تمتع السلم وغيره من أعضاء المجتمع الإسلامي بالحقوق الأساسية التي يقرها القرآن والحديث للإنسان، ابتداءً من حق الحياة، إلى حقوق المستضعفين.. أنه من دون تمتع بالحدوق الأساسية المذكورة سيبقى تطبيق الحدود الشرعية مقصوراً على المستضعفين الذي يدفع الجوع والجهل، وما يمانون من ظلم، إلى ارتكاب ما يرتكبونه من مخالفات وجرائم.. أما المستكبرون من أصحاب السلطة والجاه والمال، فهم يعرفون دائماً كيف يخفون جرائمهم، وكيف يبقون الأحكام، فلا تطبق عليهم.»

* من الديمقراطية وحقوق الإنسان *

